



INTERPOL

# حماية التراث الثقافي

مشاريع شرطةية تركز على المستقبل



في سعيها المتواصل لدعم المنظمات الدولية من أجل تعزيز المجتمع الدولي، تقوم الإمارات العربية المتحدة – من خلال مؤسسة الإنتربول من أجل عالم أكثر أماناً – بتمويل سبعة مشاريع للإنتربول في سبعة مجالات متصلة بالجريمة، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، والجريمة السيبرية، والإتجار غير المشروع بالمضدرات، والسلع غير المشروعة والصحة العالمية، وسرقة المركبات، والمجموعات المعرّضة وحماية التراث الثقافي.



مؤسسة الإنتربول من أجل عالم أكثر أماناً هي نقطة الالتقاء للمنظمات المتقاربة التفكير التي تضم جهودها الى الإنتربول للاستجابة لتحديات جرائم اليوم، وهي تشجّع الالتزام الدولي والشراكة مع القطاع الخاص من أجل حماية المواطنين، والبنى التحتية، والشركات، والاستثمارات من تهديدات الإرهاب والجريمة السيبرية والجريمة المنظمة.



# حماية التراث الثقافي

# الإشكاليات



وفي حين تستحيل معرفة العدد الدقيق للممتلكات الأثرية التي استُهدفت أو التكلفة الدقيقة للاتجار بالممتلكات الثقافية، يقدر بأن مئات الآلاف من القطع الأثرية قد استخرجتها من مكانها ونقلتها إلى أماكن أخرى منظمات إجرامية ومجموعات إرهابية. وعلى الرغم من مصادرة آلاف من هذه القطع الأثرية في أوروبا، بمعظمها على الحدود التركية، لا يزال العديد منها يمر بدون حسيب ولا رقيب.

وبالإضافة إلى ذلك، يستهدف اللصوص أعمالاً فنية ذات قيمة لتمويل مشاريعهم الإجرامية. وما يحرّك الاتجار غير المشروع بالأعمال الفنية هو الطلب عليها في سوق الأعمال الفنية والحدود المفتوحة وتحسّن نظم النقل وانعدام الاستقرار السياسي في بعض البلدان.

ومن دواعي القلق الأخرى عدم قدرة جهات من القطاع الخاص، من بينها المتاحف والمؤسسات، على التحقق في قاعدة بيانات الإنترنت العالمية للأعمال الفنية المسروقة مما إذا كان العمل الفني الذي ترغب في شرائه مسروقاً.

تشكل الملكية الثقافية جزءاً لا يتجزأ من تراث البلدان وتاريخ الحضارة. غير أن ظاهرة تدمير التراث الثقافي في العالم اشتدت إلى حد بعيد أثناء العقد المنصرم نتيجة للصراعات المسلحة وتعرضت الممتلكات الثقافية للسلب المنظم وعمليات الاتجار بها وبيعها بشكل غير شرعي. ويمكن أن تدر هذه الممتلكات على الإرهابيين وعصابات الجريمة المنظمة إيرادات ذات شأن تساعد على تجنيد أعضاء جدد وتعزيز قدراتهم في الميدان. **ويقال إن سلب التراث الثقافي، إلى جانب بيع النفط والاختطاف للحصول على فدية، يشكل أكثر مصادر الدخل شيوعاً وربحية للمجموعات الإرهابية.**

ومنطقة الشرق الأوسط تحديداً تتضرر أكثر من غيرها من هذه الظاهرة مع أنها تشمل مناطق أخرى من بينها شمال وغرب أفريقيا وآسيا الوسطى. فالصراعات الدائرة في العراق وسوريا تشكل تربة خصبة لتدمير الممتلكات الثقافية ونهبها والاتجار بها.

# دور الإنترنت

## قاعدة بيانات فريدة

وأقرت الأمم المتحدة بأهمية قاعدة بيانات الإنترنت للأعمال الفنية المسروقة، وهذا ما جسده مؤخرا فريق مجلس الأمن المعني برصد العقوبات المفروضة على الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة وحركة طالبان في ما يلي: "في ضوء اشتداد احتمالات تمويل الإرهاب من الاتجار غير الشرعي بالملكية الثقافية، يوصي فريق الرصد بأن توجه اللجنة رسائل خطية إلى الدول الأعضاء لتشجيعها على القيام بانتظام بتحديث قاعدة بيانات الإنترنت للأعمال الفنية المسروقة عبر تضمينها معلومات مفصلة عن القطع الأثرية التي سُرقَت من العراق والجمهورية العربية السورية وليبيا ونمت مصادرتها".

للمساعدة في مكافحة السرقة والاتجار بالتراث الثقافي والأعمال الفنية، أعد الإنترنت قاعدة بيانات عالمية للأعمال الفنية المسروقة وبدعم البلدان الأعضاء في سياق التحقيقات الدولية التي تساعد على الكشف عن هوية المجرمين المسؤولين عن تدمير المواقع الأثرية الثقافية وشمل حركتهم.

وتشتمل قاعدة البيانات حاليا على 50,000 قيد قدمتها مكاتب الإنترنت المركزية الوطنية. لكن المعلومات الواردة من بعض البلدان – مثل الصين والهند وبعض البلدان الأفريقية – محدودة ولا تعكس تماما العدد الإجمالي للأعمال الفنية المسروقة عالميا.



25

نوع من الأشياء  
مفصلة في  
قاعدة البيانات



133

دولة تساهم  
في قاعدة البيانات

50,000

عمل فني مسجل  
في قاعدة البيانات

34,000

عدد عمليات  
البحث في 2016



المتاحف



دور المزاد



الجامعات



الشرطة



تجار الفن



الصحفيين

يمكنهم الوصول  
إلى قاعدة البيانات

## متصل، متبادل، مطور

وينظم الإنترنتول مؤتمرات دولية ودورات تدريبية تضم أفرادا من الشرطة والجمارك وجهات معنية من عالم الفنون لتبادل البيانات والمعلومات وأفضل الممارسات.

ووقع الإنترنتول اتفاقات مع اليونسكو ومنظمة الجمارك العالمية والمجلس الدولي للمتاحف لتكثيف عمليات مكافحة العالمية للسرقة والاتجار بالأعمال الفنية. وبالإضافة إلى ذلك، هو يحافظ على علاقات عمل وثيقة مع منظمات دولية معنية أخرى لبذل ما أمكن من جهود لحماية الممتلكات الثقافية، من بينها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات

والجريمة ويوروبول ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمركز الدولي لدراسة كيفية صون وترميم الممتلكات الثقافية.

والإنترنتول يبحث دوما عن تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان الأعضاء واستحداث أدوات جديدة للمساعدة في الحيلولة دون سرقة الممتلكات الثقافية والاتجار بها وفي التحقيق في سرقتها والاتجار بها، ويمضي في تشجيع البلدان على تشكيل وحدات شرطة متخصصة وقواعد بيانات وطنية خاصة بالآثار المسروقة والمفقودة بغية مكافحة الجرائم التي تستهدف التراث الثقافي.

# الخطوات المستقبلية



## تحديث وظائف قاعدة بيانات الإنترنت

تشكل قاعدة بيانات الإنترنت للأعمال الفنية المسروقة أداة فاعلة، لكن أي تحسينات يُقترح إدخالها عليها تعزز فائدتها وتوسع نطاق الوصول إليها عالمياً.

تحديث وظائف قاعدة بيانات الإنترنت للأعمال الفنية المسروقة لابد من تحسين القدرة على تحميل الصور وتخزينها واستخدامها ضمن قاعدة بيانات الإنترنت للأعمال الفنية المسروقة في سبيل حماية التراث الثقافي. وتحقيقاً لذلك، بدأ العمل على تحديث قاعدة البيانات هذه ليتسنى التعرف على الصور الثلاثية الأبعاد واستخدامها وتخزينها، إذ إن ثمة صوراً عديدة لمواقع أثرية أعدت باستخدام التقنية الثلاثية الأبعاد. واستخدام هذه الصور يمكن أن يقلص الحاجة إلى إضافة نصوص مكتوبة من البلدان الناطقة باللغة العربية، وبالتالي يقلص الوقت اللازم للترجمة ويسهل على جميع المستخدمين الاطلاع على النتائج.

ولمعالجة مشكلة نقص المعلومات عن الممتلكات الثقافية والأعمال الفنية الموجودة لدى هواة جمعها، يستحدث الإنترنت التكنولوجيا التي تسمح لهواة جمع الأعمال الفنية بملء الاستمارة الموحدة الدولية على الإنترنت والمشار إليها باسم "Object ID". وتتضمن هذه الاستمارة الموحدة جميع المعلومات الهامة ذات الصلة بالقطعة الأثرية أو الفنية والممكن تزويد أجهزة إنفاذ القانون بها في حال سرقتها، مما يعزز فرص استعادتها.

وهذه التحسينات تمكّن الإنترنت من إعداد إحصاءات موثوق بها لمعرفة أبرز طرق التهريب والكشف عن الجماعات الإجرامية والإرهابية الضالعة في تهريب الأعمال الفنية والقطع الأثرية المسروقة.

## استحداث تطبيق خاص بالأجهزة النقالة

وسيركز هذا التطبيق أولاً على البلدان التي لا تمتلك حالياً قوائم بتراتها الثقافي وخاصة في أفريقيا والشرق الأوسط. والـإنترنت، من خلال دورات تدريبية مصممة وفقاً للاحتياجات، سيساعد مالكي مجموعات من القطع الأثرية والأعمال الفنية على استخدام التطبيق لإعداد قائمة بها.

وعلاوة على ذلك، سيتيح هذا التطبيق للشرطة والجمارك وهواة جمع التحف وتجار الأعمال الفنية التحقق على الفور، باستخدام جهاز نقال، مما إذا كانت قطعة فنية أو أثرية ما مسجلة في قاعدة بيانات الإنترنت كقطعة مسروقة أو كقطعة لم يطالب بها أحد.

كل ما في وسع الشرطة فعله إذا سرقت قطعة فنية هو إضافة هذه القطعة إلى قاعدة بيانات الإنترنت إذا كانت تمتلك التفاصيل اللازمة لوصفها بدقة: حجمها والفنان الذي صنعها وتاريخ صنعها والمادة التي صنعت منها وغير ذلك. غير أن العديد من المتاحف وهواة جمع الأعمال الفنية والقطع الأثرية لا يحدث المعلومات المتعلقة بما يمتلكه منها ولا يحتفظ بقائمة دقيقة عنها، وبالتالي يصعب تقديم أوصاف مفصلة كافية عن أي منها إذا سرقت.

والإنترنت في صدد استحداث تطبيق خاص بالأجهزة النقالة يتيح للمتاحف ومالكي مجموعات كبيرة من الأعمال الفنية والقطع الأثرية إعداد فهرس يبين ما لديها من موجودات - بما في ذلك صور لها - يمكن إضافتها بسرعة وسهولة إلى قاعدة بيانات الإنترنت في حالة سرقتها.





INTERPOL

[www.interpol.int](http://www.interpol.int)